الأمم المتحدة

A/C.3/64/SR.35

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
24 February 2010
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الخامسة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بِنْك ..... (لاتفيا)

المحتويات

البند ٦٤ من جدول الأعمال: تقرير مجلس حقوق الإنسان

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-58324 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٦٤ من جدول أعمال: تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/64/7/Add.3 و A/64/53 و A/64/353 و A/C.3/64/3)

١ - **الرئيس:** وجَّه انتباه اللجنة إلى الرسالة المؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر الموجَّهة من رئيس الجمعية العامة إلى رئيس اللجنة الثالثة (A/C.3/64/3)، يُبلغ فيها الرئيس بأن الجمعية العامة قررت النظر في تقرير مجلس حقوق الإنسان عن دورته الاستثنائية الثانية عشرة، كما ورد في الوثيقة A/64/53/Add.1، على نحو مباشر في جلسة عامة دون أن يشكِّل ذلك سابقة.

٢ - **السيد فان ميوين** (رئيس مجلس حقوق الإنسان): قدم تقرير مجلس حقوق الإنسان عن دورتيه العاشرة والحادية عشرة وعن دوراته من الثامنة إلى الدورة الاستثنائية الحادية عشرة (A/64/53)؛ وقال إن المجلس عالج قضايا مختلفة لحقوق الإنسان وأجرى حوارات مع عدد من حاملي ولايات الإجراءات الخاصة، وتفاعل بإيجابية مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. كما استعرض تقارير ٤٨ بلداً بموجب عملية الاستعراض الدوري الشامل، وأنشأ ولاية جديدة في مجال الحقوق الثقافية، ووسَّع كذلك نطاق جدول أعماله لحقوق الإنسان. وأضاف أن اللجنة الثالثة سوف تتخذ إجراءً بشأن قرار المجلس ٧/١١ بخصوص المبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال، والمقرر ١١٧/١١ بشأن إصدار تقارير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

٣ - ومضى قائلاً إن المجلس يواصل الابتكار: فقد أُنشئت أشكال جديدة وآليات مرنة لمناقشة قضايا حقوق الإنسان من أجل تعزيز التفاعل والحوار وزيادة مشاركة الخبراء ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والمجتمع المدني، مع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية الأساسية لإشراك جميع أصحاب المصلحة في عمل المجلس. كما تم تنظيم حلقات نقاش حول مختلف القضايا، منها، على سبيل المثال، الحق في الغذاء، وحقوق الإنسان وتغير المناخ، بغية إذكاء الوعي وتحقيق نتائج ملموسة.

٤ - وأضاف قائلاً إن المجلس استجاب بسرعة لحالات عاجلة تتعلق بحقوق الإنسان، حيث عقد اجتماعات خاصة بشأن حالة حقوق الإنسان في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة في الأراضي الفلسطينية، لا سيما بسبب الهجمات العسكرية الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة المحتل؛ وتأثير الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على التحقيق الشامل والتمتع الفعال بحقوق الإنسان؛ وتقديم المساعدة إلى سري لانكا في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٥ - وأشار إلى أن الاستعراض القادم الذي يجريه المجلس كل خمس سنوات سيتيح فرصة لتدعيم المكاسب التي تحققت في السنوات الأولى لوجوده والتعرُّف أيضاً على أوجه ضعفه من خلال تعديل آلياته وأساليب العمل بغية تنفيذ التزامات حقوق الإنسان على الوجه الأفضل وزيادة تقوية جهاز المنظمة المعني بحقوق الإنسان. ويقتضي ذلك التعاون والالتزام من جانب جميع أعضاء المجلس والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة كافة.

٦ - **السيدة سكليتر** (السويد)، تحدثت بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ والبلد المرشح جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية الاستقرار والارتباط، ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود؛ بالإضافة إلى جورجيا، وأوكرانيا، فأشارت إلى أن الجمعية العامة قررت النظر في البند ٦٤ من جدول الأعمال بشأن تقرير مجلس حقوق الإنسان في كل من الجمعية العامة واللجنة الثالثة، على أن يكون مفهوماً أن اللجنة الثالثة ستنظر فقط في

القرارات والمقررات التي توصي الجمعية العامة باعتمادها أو تنفيذها وتتخذ، إذا لزم الأمر، إجراءً بشأنها. وأضافت أن الاتحاد الأوروبي سيعالج تقرير مجلس حقوق الإنسان برمته في الجمعية العامة وسيقصر ملاحظاته في الاجتماع الحالي على التوصيات ذات الصلة.

٧ - وقالت إن الاتحاد الأوروبي أحاط علماً بمقرر المجلس ١١٧/١١ بشأن إصدار تقارير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، والذي بموجبه يجب ترجمة جميع التقارير الدورية الشاملة إلى جميع اللغات الرسمية قبل أن يعتمدها المجلس وإتاحتها على نطاق واسع. كما أحاط الاتحاد علماً بالمبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال الواردة في مرفق قرار المجلس ٧/١١ ويرنو إلى مناقشة تلك المسائل في اللجنة.

٨ - **السيد أشيكي** (اليابان): أثنى على مجلس حقوق الإنسان لما يقوم به من عمل لكنه طلب بأن يُعرض تقريره على الجمعية العامة مباشرة. وأضاف أن ولاية المجلس توسيع نطاق التعاون في مجال حقوق الإنسان والاستجابة بسرعة لحالات حقوق الإنسان الملحَّة. وأشار إلى أن اللجنة الثالثة، كمحفل عالمي، تتيح لجميع الدول التعبير عن آرائها بشأن مسائل حقوق الإنسان واكتساب فهم لما تفعله بلدان أخرى في هذا المجال. ومن ثم ينبغي أن يتعاون الإثنان معاً وأن يستفيد كل منهما من أوجه قوة الآخر.

٩ - وأضاف قائلاً إن وفده سيشارك بنشاط في الاستعراض القادم لسير عمل المجلس على أمل تقوية قدرته على الاستجابة بسرعة وبصورة بنَّاءة للانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان. وسيواصل أيضاً دعم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في جهودها لتعزيز حقوق الإنسان.

١٠ - وأبرز قلق وفده إزاء استمرار التمييز ضد ضحايا الجذام، وهو مرض قابل للشفاء. وقال إن وفده قام بدور نشط في مساعدة مجلس حقوق الإنسان على صياغة مشروع مجموعة من المبادئ والخطوط التوجيهية للقضاء على التمييز ضد الأشخاص المصابين بمرض الجذام وأفراد أُسرهم، وقدم مؤخراً مشروع قرار إلى المجلس بشأن ذلك الموضوع، اعتُمد بتوافق الآراء في دورة المجلس الثانية عشرة. وسيرعى وفده في السنوات القادمة قراراً في الجمعية العامة بشأن التعاون الدولي للقضاء على التمييز ضد الأشخاص المصابين بمرض الجذام، وسيواصل القيام بدور بارز في هذا المجال.

١١ - **السيد تولكاش** (الاتحاد الروسي): قال إن مجلس حقوق الإنسان في سنواته الثلاث الأولى بدأ في الحد من تسييس الحوار بشأن حقوق الإنسان ويُيسِّر إجراء مناقشة بنَّاءة لمسائل حقوق الإنسان في إطار الأمم المتحدة. ورحب بإنشاء حلقات نقاش مواضيعية واجتماعات يمكن من خلالها تحقيق خبرات مستقلة كبيرة تتعلق بالقضايا الحالية. ولاحظ أيضاً اتجاه المشاركين البنَّاء في إجراء الاستعراض الدوري الشامل والنهج الموضوعي في الاستنتاجات. وأضاف أن الاتحاد الروسي الذي كان موضوع الاستعراض الذي أُجري في شباط/فبراير وحزيران/يونيه ٢٠٠٩، وافق على قبول ٧٠ في المائة من التوصيات الصادرة ويقوم بالفعل بتنفيذها.

١٢ - غير أنه أعرب عن القلق إزاء الطريقة التي يفسر بها بعض المقررين الخاصين ولاياتهم، بغض النظر عن مدونة السلوك التي وضعها المجلس بشأن حاملي ولايات الإجراءات الخاصة، التي تُعدّ أداة ضرورية لضمان حوار محترم وبنَّاء متبادل بين الدول الأعضاء والمجلس. أما الاهتمام المفرط بالحالة في بلدان ومناطق بعينها، فإنه ينتقص من التركيز الشامل المقصود الذي ترمي الإجراءات المواضيعية إلى اعتماده. وعلاوة على ذلك، يجري استقطاب في المجلس لخدمة مصالح مجموعات مختلفة من الدول كما تظهر

خلافات من حيث المبدأ في فهم حقوق الإنسان عموماً ودور المجلس خصوصاً.

١٣ - واستهجن أيضاً المعايير المزدوجة التي يعتمدها عدد من الدول في اجتماعات المجلس عندما يتطلب الأمر اتخاذ قرارات في مجال السياسات. وأشار إلى أن بعض الدول يلتمس استخدام حقوق الإنسان لممارسة الضغط بشأن الحالة السياسية في بلد ما، لكي يحقق أهدافه السياسية أو الاقتصادية الخاصة. وأضاف أنه ينبغي مناقشة مسائل حقوق الإنسان على أساس المساواة والاحترام المتبادل فحسب، مع التركيز على النتائج الإيجابية. وأضاف أن معايير حقوق الإنسان عالمية، لكن قد تتباين وسائل تحقيقها رهناً بالخصائص الوطنية والثقافية لدول بعينها. ومن غير المقبول أن يتفضل بعض الدول بإعطاء دروس للآخرين في حقوق الإنسان والديمقراطية.

١٤ - ومضى قائلاً إنه للحد من تسييس حقوق الإنسان، شرع وفده في إجراء مناقشة داخل المجلس حول الصلة بين القيم التقليدية وحقوق الإنسان، إدراكاً منه بأن تلك الصلة من شأنها أن تعطي وزناً كبيراً لمفهوم حقوق الإنسان فيما يتعلق بالشخص العادي وتساعد على تصحيح المفاهيم المشوهة عن حقوق الإنسان وتعزيز احترام تلك الحقوق. وأضاف أن الاستعراض القادم لعمل المجس يتسم بأهمية كبيرة بالنظر إلى إدماج حقوق الإنسان في جميع جوانب عمل الأمم المتحدة. وأعرب عن الترحيب بالقرار الذي يدعو إلى بدء مناقشة تلك المسألة في إطار المجلس نفسه. وقال إن وفده يأمل في أن تشارك جميع الأطراف المعنية بنشاط في عملية الإصلاح القادمة.

١٥ - **السيد عطية** (مصر): قال إن بلده، من خلال عضويته في المجلس، يسعى إلى التركيز على العلاقة التكاملية بين المؤسسات الوطنية والدولية من جهة، وبين مختلف آليات حقوق الإنسان، من جهة أخرى. ومن شأن هذا النهج أن يقوي العمل الجماعي ويتجنب التسييس ويضمن بألا يركز المجلس على حقوق معينة بما يضر الآخرين. كما ينبغي تطبيق عملية الاستعراض الدوري الشامل على الدول كافة على قدم المساواة. ويجب عليها أن تتعاون مع حاملي ولايات الإجراءات الخاصة، بما في ذلك توجيه الدعوات وسرعة الرد على المراسلات. وفي المقابل، يجب على حاملي الولايات الالتزام بحدود الولايات المنوطة بهم، والسعي لإقامة حوار مع الدول، والتحلي بالموضوعية في تقاريرهم والتحقق من صحة المعلومات الواردة فيها.

١٦ - وأردف قائلاً إنه يجب على اللجنة رفض المحاولات الرامية إلى الاستيلاء على ملكية مسائل حقوق الإنسان من منطلق اعتقاد لا أساس له في سموّ نماذج معينة. فالجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي هما المسؤولان عن الإشراف على مجلس حقوق الإنسان وولايات الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات. ولا ينبغي تقديم قرارات بشأن بلدان محددة إلى اللجنة الثالثة لتجاوز مجلس حقوق الإنسان. ولا ينبغي تعيين مسؤولين عن مراقبة حقوق الإنسان في سياق برامج إنمائية. كما يتطلب الأمر توفير الدعم المالي اللازم للمجلس وللمفوضية السامية لحقوق الإنسان ليتسنى لهما إنجاز ولاياتهما. ويستطيع المجلس من خلال تقديم المشورة والدعم التقني تحقيق تكامل عمل اللجنة مع عمل الحكومات.

١٧ - وأضاف قائلاً إنه باعتماد تقرير المجلس دون تصويت، ستؤكد الجمعية العامة إصرارها على معالجة مسائل حقوق الإنسان بطريقة بنَّاءة ومتوازنة. وأعرب عن تطلع وفده إلى تكثيف الجهود لإعمال الحق في التنمية. وطبقاً لإعلان وبرنامج عمل ديربان، يجب على المجتمع الدولي مناهضة التمييز على أساس العرق أو النوع أو اللغة أو الدين، لا سيما عندما يلحق الضرر الأقليات والمهاجرين. وعند القيام بذلك، عليه أن يتجنب المشروطيات والمفاهيم الخلافية

التي لا أساس لها في القانون الدولي وألا يتجاهل تنوع المجتمعات والثقافات والقيم.

١٨ - **السيد ساميز** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن قرار وفده بالانضمام إلى مجلس حقوق الإنسان قائم على رؤية لما يمكن تحقيقه بالتعاون مع المجلس وجميع الدول الأعضاء بروح من الاحترام المتبادل. وهذه الرؤية ليست رؤية أمريكية إنما تعكس الآمال المجسدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي ولايات المجلس. فحقوق الإنسان والديمقراطية ضروريتان لتحقيق الرخاء المستدام والأمن الدائم. وأضاف أن نهج وفده فيما يتعلق بعمل المجلس سوف يسترشد بأربعة مبادئ جوهرية: عالمية حقوق الإنسان، والحوار بين الدول والشعوب، والمشاركة القائمة على المبادئ، والإخلاص للحقيقة.

١٩ - وأشار إلى أن وفده سيدعم تماماً ما يفعله المجلس، لكنه يتعهد بأن يتحدى الإجراءات التي قد تقوض فاعلية المجلس. وعلى أعضاء المجلس بناء الشراكات والاستماع والتعلُّم من بعضهما البعض، والوقوف على أرض مشتركة. وأعرب عن تأكيد وفده بحزم على مسؤولية جميع الحكومات، بما فيها حكومته، عن تنفيذ الحقوق والحريات الواردة في القانون الإنساني الدولي والتمسك بهدف تحسين سبل معيشة الضحايا ومنع الانتهاكات.

٢٠ - وقال إن تقرير المجلس يعكس اتساع نطاق عمله وعبء العمل الثقيل على كاهله. ومع إلقاء نظرة إلى الوراء على عمل المجلس في العام الماضي، هناك الكثير الذي يمكن أن يتفق معه وفده وكذلك الكثير الذي يعارضه بقوة. فهو يؤيد، على سبيل المثال، العمل الكبير الذي يضطلع به المجلس بشأن قضايا المرأة والاتجار بالأشخاص وما يقوم به في الصومال والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. غير أنه محبط لفشل المجلس في معالجة حالات خطيرة بجدية، مثلاً في جمهورية إيران الإسلامية ومعاملتها لإسرائيل من جانب واحد. ومن ثم لم يتمكن وفده من تأييد القرارات الكثيرة التي تستهدف إسرائيل في جزء كبير منها لأنها تنتقد حكومة إسرائيل ولا تذكر شيئاً عن حماس.

٢١ - وأعلن أن بلده ملتزم بالعمل على تقوية آليات حقوق الإنسان التابعة للمنظمة وتحسين قدرتها على النهوض بسبل معيشة أشد الناس ضعفاً في العالم. والواقع أن الأمم المتحدة ودولها الأعضاء وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان حول العالم بوجه خاص يستحقون اهتماماً أكثر من ذلك.

٢٢ - **السيد انديميني** (جنوب أفريقيا): أثنى على مجلس حقوق الإنسان لما يقوم به من عمل، لكنه أعرب عن القلق بسبب التمويل غير الكافي للمجلس، لا سيما فيما يتعلق بالترجمة إلى اللغات الرسمية للتقارير المطروحة على المجلس في سياق عملية الاستعراض الدوري الشامل. وشجع رئيس المجلس على بذل كل جهد لضمان معالجة تلك المسألة، وأكد على دعم وفده لتلك المساعي.

٢٣ - وقال إنه يتطلع إلى الاستعراض القادم لعمل المجلس، الذي ينبغي أن يتناول العلاقة بين المجلس واللجنة الثالثة. ومن ثم فإنه يرحب بإنشاء الفريق العامل الحكومي الدولي مفتوح العضوية المعني باستعراض عمل مجلس حقوق الإنسان وتسييره ويرنو إلى المشاركة بنشاط في مناقشاته.

٢٤ - **السيد باك توك هون** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): أكد رفض بلده قرار مجلس حقوق الإنسان ١٦/١٠ بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الوارد في تقرير المجلس. وأضاف أنه تم اعتماد ذلك التقرير على الرغم من معارضة كثير من أعضاء المجلس. ونتيجة ذلك، أنه تمت الإساءة إلى المجلس من قبل بعض الدول الأعضاء التي ترغب في تسييس عمله وفرض معايير مزدوجة.

٢٥ - وأضاف قائلاً إن المجلس قد أُنشئ على أمل تعزيز الحوار والتعاون من أجل تشجيع حقوق الإنسان، على النقيض من المواجهة وعدم الثقة التي كانت سائدة في اللجنة المعنية بحقوق الإنسان. وأشار إلى أن الاستعراض الدوري الشامل يوفر آلية لمعاملة حالة حقوق الإنسان في كل بلد على قدم المساواة، لكن إجراءات بعض الدول لدوافع سياسية تخاطر بتقويض تلك الآلية.

٢٦ - وقال إن وفده يعارض بشدة قرارات بشأن بلداناً محددة لأنها مظهر واضح للتسييس والانتقائية وازدواجية المعايير. وفي حين يقدّر وفده هيئات حقوق الإنسان الدولية وعملها، فإنه لن يتسامح مع أية إجراءات غير مسؤولة أو تمييزية. ومن ثم ستواصل حكومته ضمان حقوق الإنسان والحرية لرفاه لشعبها في ظل القانون والممارسة القائمة على أساس الإجراءات التي محورها الناس، وستواصل كذلك دعم حقوق الإنسان وحمايتها في أرجاء العالم.

٢٧ - **السيدة بيريز ألفاريز** (كوبا): قالت إن مجلس حقوق الإنسان، الذي أُنشئ بعد مشاورات مكثفة، قد أثبت جدارته كمحفل تمثيلي وديمقراطي للمناقشة بدلاً من اللجنة المعنية بحقوق الإنسان المسيسة وغير الجديرة بالثقة. كما نجح المجلس في القيام بدوره رغم معارضة دول معينة، مما يشكل انتصاراً لبلدان الجنوب بوجه خاص.

٢٨ - ومضت قائلة إنه على الرغم من استمرار التحديات لدور المجلس كمحفل للحوار والتعاون، ومن بينها، على سبيل المثال، استمرار الإجراءات الخاصة التي تستهدف بلداناً محددة، فإن المجلس أثبت في فترة زمنية قصيرة نسبياً، أنه آلية فعالة لتعزيز حقوق الإنسان. كما أن آلية الاستعراض الدوري الشامل المبتكرة تعمل بكامل طاقتها حيث نظرت في تقارير ما يزيد على ٨٠ بلداً. ومن ثم يجب زيادة تدعيم تلك الآلية وتقويتها. ومن جهة أخرى، أظهر المجلس أيضاً قدرته على الاستجابة لحالات ملحَّة لحقوق الإنسان ذات أهمية دولية، واعتمد، على سبيل المثال، قرارات بشأن انتهاكات إسرائيل حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعقد جلسات خاصة بشأن عدد من المسائل من بينها تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية وأزمة الغذاء، على الإعمال العالمي والتمتع الفعال بحقوق الإنسان.

٢٩ - وأضافت قائلة إنه يجب على المجلس الاستمرار في ضمان استجابة جماعية وفعالة للأزمات التي تهدد حقوق الإنسان في أنحاء العالم. أما أولئك الذين ينتقدون عمل المجلس لأنهم فقدوا وضعهم الخاص أو الذين يدعون إلى إصلاح يستهدف العودة إلى انتقائية اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، فإن عليهم بدلاً من ذلك الانضمام إلى المجلس في تشجيع قيام عالم ينعم فيه كل واحد بالحق في العدالة والتنمية. ويجب أن يكفل المجلس أثناء الأزمة الاقتصادية الراهنة عدم التضحية بالحق في التنمية لحساب الجهود المبذولة لإنقاذ القطاع المالي.

٣٠ - وقالت إن الجوع سيستمر في الازدياد في عالم يتسم بالظلم وعدم المساواة. ولذلك يجب أن يضمن المجلس إيلاء الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أولوية عليا شأن الحقوق المدنية والسياسية. وأكدت أيضاً على الحاجة إلى قيام حاملي ولايات الإجراءات الخاصة بعملهم بأسلوب غير انتقائي ومحايد ووفقاً لولاياتهم.

٣١ - وأشارت إلى أن الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل نظر في شباط/فبراير ٢٠٠٩ في تقرير كوبا؛ وأن نتائج ذلك الاستعراض أكدت التقدم المحرز من خلال الثورة الكوبية. ورددت في ختام كلمتها القلق الملحّ الذي أعرب عنه ممثل جنوب أفريقيا بشأن نقص تمويل المجلس، لا سيما فيما يتعلق بترجمة تقارير الاستعراض الدوري الشامل إلى جميع اللغات الرسمية.

٣٢ - **السيد لوليشكي** (المغرب): أكد التزام وفده بالحوار البنَّاء مع آليات حقوق الإنسان الدولية، بما فيها مجلس حقوق الإنسان. وأضاف أن المغرب قام بدور هام في إنشاء أساليب عمل آلية الاستعراض الدوري الشامل وضمان تولي تلك الآلية المبتكرة بثقة وموضوعية استعراض احتياجات وقدرات الدول في مجال حقوق الإنسان، وساعد في تحديد العلاقة بين المجلس والمفوضية السامية لحقوق الإنسان. وقدم تقريره الأول بموجب عملية الاستعراض الدوري الشامل، وعمل بنشاط لتقوية المجلس وغيره من آليات حقوق الإنسان.

٣٣ - وأشار إلى حلقة دراسية عن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان عُقدت في مراكش في تموز/يوليه ٢٠٠٩، ورحب بمقرر المجلس ١١٨/١٢ (A/HRC/DEC/12/118) بشأن إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان. وأضاف أنه يتطلع إلى إنشاء آلية مرنة وفعالة في هذا الصدد. ورحب كذلك بقرار المجلس ٤/١٢ (A/HRC/RES/12/4) فيما يتعلق بالبرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان وقرار الجمعية العامة ١٦٩/٦٣ بشأن دور مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرهما من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٣٤ - وقال إن حكومته استضافت في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بعثة الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، الأولى من نوعها في بلد عربي وأفريقي مسلم. ولاحظ الفريق العامل الدور الذي تقوم به لجنة المساواة والمصالحة المغربية، التي تعمل كمثال للبلدان الأخرى، لا سيما في المنطقة.

٣٥ - ومضى قائلاً إن الاستعراض القادم لعمل المجلس سيتيح فرصة لتقوية المجلس وآلياته. وأشار إلى أن الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لا يمكن أن تحقق النجاح في تحقيق أهداف حقوق الإنسان بدون التزام جماعي من جانب المجتمع الدولي. ولذلك يجب على الأمم المتحدة والحكومات والمجتمع الدولي تعزيز الشراكات وتقوية القدرة المحلية وتشجيع مشاركة جميع أصحاب المصلحة بغية التغلب على التحديات المتبقية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٣٦ - **السيد ليو زينمين** (الصين): أثنى على مجلس حقوق الإنسان لما يقوم به من عمل، لا سيما عقده دورات استثنائية بشأن الأزمة المالية الحالية وأزمة الغذاء الراهنة، مع الاهتمام الخاص بتأثير هاتين الأزمتين على البلدان النامية والفئات الضعيفة. غير أنه دعا المجلس إلى مواصلة تحسين آلياته بهدف القضاء على التسييس وازدواجية المعايير في لجنة حقوق الإنسان والتمسك بالمبادئ الأساسية للحياد والموضوعية وعدم الانتقائية. ودعا إلى أن يحترم المجلس مختلف وجهات النظر ويعزز الفهم المتبادل والتعاون من خلال الحوار، وأن ينظر في مسائل حقوق الإنسان بطريقة بنَّاءة.

٣٧ - وقال إن الغرض من الاستعراض القادم لعمل المجلس الذي يجري كل خمس سنوات ليس البدء من جديد بل بالأحرى تحديد أوجه القصور وتحسين أداء المجلس. ولذلك فإنه يرحب بقرار المجلس ١/١٢ بشأن إنشاء فريق عامل حكومي دولي مفتوح العضوية معني باستعراض عمل مجلس حقوق الإنسان وتسييره. وينبغي أن تشارك جميع الأطراف في عمل الفريق بطريقة بنَّاءة بغية تعزيز الاتصال وضمان استعراض مثمر.

٣٨ - وأشار إلى أن الصين تعمل بلا هوادة لتعزيز حقوق الإنسان على الصعيد المحلي. وكان وفده يضطلع دوماً بصدق وإخلاص بمسؤولياته كعضو في مجلس حقوق الإنسان. وسيواصل تشجيع الحوار والتعاون داخل المجلس وضمان النظر في مسائل حقوق الإنسان بطريقة حيادية

وموضوعية وعدم انتقائية لتحقيق الهدف النبيل المتمثل في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٣٩ - **السيد تودر** (أوكرانيا): قال إن مجلس حقوق الإنسان يتيح فرصة تاريخية لتعزيز كرامة جميع الأشخاص. كما أن تقريره الرابع يبيِّن التقدم المطرد في البناء المؤسسي. وأعرب عن الأمل في أن يقدم الاستعراض الدوري الشامل إسهاماً هاماً في الحوار بشأن معايير حقوق الإنسان وتنفيذها. غير أنه يلزم معالجة العلاقة بين نظام الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات. وأشار إلى أنه على الرغم من أن كليهما أساسي، فإن قواعدهما القانونية وتطبيقاتها مختلفة. ومن ثم من المهم بحث التوافق بين الاثنين ويمكن تعزيز آليات هيئات المعاهدات بل ينبغي تحقيق ذلك من خلال الاستعراض الدوري الشامل.

٤٠ - **السيدة سبحان** (بنغلاديش): قالت إن الأخذ بنظام الاستعراض الدوري الشامل واحد من الابتكارات بالغة الأهمية في ميدان حقوق الإنسان. وشموليته هي مبلغ قوته الكبرى حيث تخضع جميع البلدان للفحص الدقيق بصرف النظر عن المنطقة أو الحجم أو النفوذ. كما أنه يجعل الآليات موضع الجدل التي تخص بلداناً محددة شيئاً من الماضي. وأضافت أن مصداقية نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يتوقف على التنفيذ الجيد للاستعراض. ومع المشاركة النشطة للدول الأعضاء والتنفيذ الملائم لتوصياته، سيتم تحسين حالات حقوق الإنسان حول العالم.

٤١ - وأعربت عن ترحيب وفدها بقرار الجمعية العامة ١٦٧/٦٣، الذي يعالج ملاك الموظفين في المفوضية السامية لحقوق الإنسان. فالقرار خطوة ضرورية من أجل دعم ولاية المجلس. كما يرحب وفدها بوجه خاص بالإشارة الواردة في الفقرة ١ إلى التوزيع الجغرافي المتساوي. وكان من الأفضل للقرار أن يُعتمد بدون تصويت. وأضافت أن وفدها يقدِّر أيضاً اعتماد مجلس حقوق الإنسان القرار ٤/١١ بشأن حق الشعوب في السلام.

٤٢ - وأشارت إلى أن بنغلاديش راضية بوجه عام عن التقدم الذي حققه المجلس حتى الآن. فالمجلس لا يستطيع أن يتحمل اتخاذ خطوات زائفة. ويجب عليه دوماً الاستفادة من مخزون عملياته والحفاظ على المعايير العالية. كما أن نظام الإجراءات الخاصة وسيلة هامة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ولذلك يرحب وفدها بقرار مجلس حقوق الإنسان ١١/١١ بشأن الإجراءات الخاصة. غير أن قلة من حاملي ولايات الإجراءات الخاصة قد تجاوزوا فيما يبدو ولاياتهم، والبعض منهم قدم تقارير غير ملائمة وناقصة.

٤٣ - وقالت إن الحقيقة القائلة بأن المجلس قد نظر في تقرير ما لا تعني أنه يمكن إغفال الموضوع قيد النظر أو معالجته بطريقة سطحية أمام الجمعية العامة، التي تمثل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. كما ينبغي تجنب الإكثار من الولايات الجديدة، كما لا ينبغي منح أهمية غير مستحقة لمسألة معينة أو مجال مواضيعي بعينه، بل ينبغي النظر إلى التدابير الخاصة ككل لرؤية موضع الفجوات أو التداخلات. أما نهج التدرج فإنه غير منتج.

٤٤ - **السيد بن مهدي** (الجزائر): قال إن بلده يقدِّر عمل المجلس المكثف بشأن مجموعة من المجالات لا سيما زيادة التركيز على مواضيع كتغير المناخ والأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وأضاف أن المجلس أصبح شيئاً أقرب إلى هيئة دائمة، حيث يجتمع بمختلف تشكيلاته لمدة ٣٥ أسبوعاً كل عام. وبذلك يستطيع الاستجابة للحالات الطارئة ومن ثم ينبغي مراجعة وضعه طبقاً لذلك. وأضاف أن الاستعراض الدوري الشامل ساعد على إرساء مبدأ عدم الانتقائية بمخاطبة جميع الدول على قدم المساواة. وأضاف أن الجزائر خضعت لعملية الاستعراض

ووافقت على معظم التوصيات الجاري تنفيذها حالياً. كما قام بلده بدور نشيط في النظر في تقارير دول أخرى.

٤٥ - ومضى قائلاً إن الجزائر بصفتها منسق المجموعة الأفريقية، ساهمت في اعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان ٢/٥ الذي يتضمن مدونة السلوك المتعلقة بحاملي ولايات الإجراءات الخاصة التابعين لمجلس حقوق الإنسان، التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٢١٩/٦٢. وستكفل مدونة السلوك الاستقلال والسلطة الأدبية والمصداقية والكفاءة لحاملي ولايات الإجراءات الخاصة. وأعرب في ختام كلمته عن ترحيب وفده باعتماد قرار الجمعية العامة ١١٧/٦٣ بدون تصويت والذي يتضمن البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي يفتح الطريق للرسائل الواردة من الأفراد أو بالنيابة عنهم.

٤٦ - **السيدة بلوم** (كولومبيا): أثنت على مجلس حقوق الإنسان لعمله الجاري من أجل تعزيز حقوق الإنسان وأعربت عن دعم وفدها بوجه خاص لقرارات المجلس فيما يتعلق بحالات الوفيات، والأمراض النفاسية التي يمكن الوقاية منها، وحقوق الإنسان، والتي قدمها وفدها، وأيضاً القرارات المتعلقة بالرعاية البديلة للأطفال، وتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، والتثقيف في ميدان حقوق الإنسان، والاتجار بالأشخاص، وحالات الاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي، والعنف ضد المرأة، وحماية حقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب.

٤٧ - وأشارت إلى أن نظر المجلس في تقرير كولومبيا في سياق عملية الاستعراض الدوري الشامل وتوصياته كان قيِّما للغاية لمؤسسات حقوق الإنسان المحلية. كما أنها أحاطت المجلس علماً بالتقدم الذي أحرزته حكومتها في ضمان احترام حقوق الإنسان. وقدم وفها ٦٩ التزاماً في أعقاب ذلك الاستعراض وقَبِلَ ٩٦ توصية.

٤٨ - وقالت إن حكومتها أنشأت آلية مؤلفة من ممثلي البرنامج الرئاسي لحقوق الإنسان وإدارات حقوق الإنسان التابعة لوزارات الخارجية والداخلية والعدل لضمان تنفيذ نتائج الاستعراض. وسيتم بانتظام تقديم تقارير مرحلية مع استكمالات لها كل أربعة أشهر. وتم تقديم أول تقرير من هذا النوع في حزيران/يونيه من العام الحالي ونشره على الموقع الإلكتروني للبرنامج الرئاسي لحقوق الإنسان.

٤٩ - **السيدة ناكورنزاب** (تايلند): قالت إن المجلس أظهر تعدديته في الاستجابة لعدد من الحالات الملحَّة كتغير المناخ والأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولكي يصبح فعالاً، يجب تدعيم مبادئ التعاون والحوار والموضوعية وعدم الانتقائية. وكان اهتمام المجلس بقضايا المرأة والطفل مشجعاً. وأضافت أن تايلند أيدت قرار مجلس حقوق الإنسان ٨/١١ بشأن حالات الوفيات والأمراض النفاسية التي يمكن الوقاية منها، والذي أبرز البُعد الإنساني لحقوق الإنسان بشأن تلك المسألة والصلة بين حقوق الإنسان وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المأمول فيه أن يعزز ذلك القرار الجهود المبذولة لتحقيق الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو تحسين صحة الأُمهات.

٥٠ - وأشارت إلى أن وفدها كان أيضاً ضمن مقدمي قرار مجلس حقوق الإنسان ٢/١٠ بشأن حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل وبخاصة قضاء الأحداث، والقرار ٢/١١ بشأن التعجيل بالجهود الرامية إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة. وكلاهما وجَّه الانتباه إلى مسألة النساء والفتيات نزيلات السجون، التي تعالجها حكومتها من خلال مشروع وطني. وأضافت أنه بدأت لجنة وطنية صياغة إطار تشريعي جديد، كما سيعقد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حلقة عمل لفريق من الخبراء في بانكوك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ لبدء العمل في هذا المجال.

٥١ - وقالت إن الاستعراض الدوري الشامل حقق حتى الآن استجابة إيجابية. وأعربت عن الأمل في أن يستمر الاتجاه نحو آلية تعاونية حقيقية. وأضافت أنه على الرغم من أن تايلند لن تنضم إلى العملية إلا في أواخر عام ٢٠١١، فإنها بدأت الأعمال التحضيرية لإعداد تقرير وطني. وأعربت عن امتنانها للمفوضية السامية لحقوق الإنسان لتنظيمها إحاطة إعلامية إقليمية بشأن الموضوع، سيتم تنفيذها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وأشارت إلى أن تايلند ستصبح مرشحة لأن تكون عضواً في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣.

٥٢ - **السيدة شهر - بن أمي** (إسرائيل): قالت إن أحد الصعوبات التي تواجه المجلس إرساء شرعيته والتغلب على الافتقار إلى المصداقية التي خلّفتها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان. وشأن دول أخرى كثيرة، نادت إسرائيل بإجراء إصلاحات جوهرية في أساليب عمل المجلس وولايته ووظائفه وتشكيله. ومع ذلك، رغم بعض التحسينات الهامشية، فشل المجلس حتى الآن في أن يرقى إلى المبادئ التي قام عليها. فأحدث تقاريره المقدمة إلى الجمعية العامة يمثل تآكل مصداقيته وحرفيته، حيث تجاهل انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في أنحاء كثيرة من العالم، بما فيها انتهاكات ارتكبها أعضاء في المجلس.

٥٣ - وأضافت قائلة إنه بموجب قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١، ينبغي أن يسترشد المجلس بمبادئ الشمولية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية. ومع ذلك، اعتُمدت قرارات ومقررات بشأن إسرائيل أكثر من تلك المتعلقة بجميع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة مجتمعة. وفي الوقت نفسه، ظل المجلس صامتاً لدرجة الصمم في وجه الهجمات الإرهابية التي عانى الإسرائيليون منها. كما يستغل بعض الأعضاء بصورة متزايدة مسائل حقوق الإنسان على نحو يهدد نفس نزاهة المجلس والأمم المتحدة ذاتها.

٥٤ - وقالت إن إسرائيل ملتزمة بحماية حقوق الإنسان والمشاركة في حوار مخلص واحترافي من خلال مختلف آليات الأمم المتحدة، بما فيها آلية الاستعراض الدوري الشامل. وأضافت أنه على إسرائيل الخضوع للاستعراض والانتقاد البنَّاء على أساس عادل وغير منحاز وهي تطلب فقط أن يلتزم المجتمع الدولي بالمبادئ التي وضعها.

٥٥ - **السيد وولف** (جامايكا): قال إنه تولى رئاسة الدورة الثانية والستين للجنة، عندما نظرت لأول مرة في تقرير المجلس. وكانت المسألة الجوهرية آنذاك التركيب المؤسسي للمجلس. لكن هناك حالياً ترتيب مستقر إلى حد ما بشأن تقسيم الواجبات بين اللجنة والمجلس والجمعية العامة في الجلسة العامة. وليست جميع الدول الأعضاء ممثلة في المجلس، واللجنة مكلفة بالنظر في جميع مسائل حقوق الإنسان.

٥٦ - وأشار إلى القصد من عملية الاستعراض الدوري الشامل تجنب مسألة القرارات التي تخص بلداناً محددة، وهي مسألة موضع تضارب كبير. وأضاف أن بلده يؤمن بضرورة تزويد المجلس ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالموارد المالية اللازمة للوفاء بولاياتهما. كما يود وفده معرفة ما إذا كان بوسع رئيس مجلس حقوق الإنسان التعليق على مدى نجاح عملية الاستعراض الدوري الشامل في أن تصبح نزيهة وموضوعية، وإنه يطرح هذا السؤال لمجرد الحصول على إيضاح؛ وإن للجنة الحق في النظر في جميع مسائل حقوق الإنسان وفي عملية الاستعراض الدوري الشامل الأوسع نطاقاً.

٥٧ - **السيد بركايا** (إندونيسيا): قال إن المجلس أحرز تقدماً جوهرياً في فترة زمنية قصيرة جداً. وعلى الرغم من أن إندونيسيا تقدِّر المساهمات الإيجابية لجميع حاملي ولايات الإجراءات الخاصة في مجال حقوق الإنسان، لا تزال هناك

بعض الحالات التي لم يلتزم فيها حاملو الولايات بمدونة السلوك. ويجب أن يراعي حاملو الولايات بدقة شروط ولاياتهم. وأعرب أيضاً عن رغبته في إبراز مسألة إجرائية تتعلق بمنح وثائق التفويض لوفد معين. وأشار إلى أنه يجب على اللجنة اتخاذ قرار في الوقت المناسب وإرساله على الفور إلى هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة لا سيما المجلس. كما ينبغي أن تكثف المفوضة السامية الجهود لتحقيق التوازن الجغرافي في ملاك الموظفين.

٥٨ - وأعرب عن ترحيب وفده بموافقة المجلس على القرار ٧/١١ بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالرعاية البديلة للأطفال، الذي يتضمن أحكاماً بشأن التعقب وإعادة إدماج الأُسر والرعاية في حالة الطوارئ. وأضاف أن وفده يقدّر تركيز المجلس على الفئات الضعيفة واهتمامه المتزايد بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع الحقوق المدنية والسياسية على قدم المساواة. كما يرحب بمناقشة المجلس تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة على التمتع بحقوق الإنسان.

٥٩ - وأردف قائلاً إن تقسيم العمل بين اللجنة والمجلس يقتضي مزيداً من الاهتمام وينبغي أن تركز اللجنة على مزيد من المناقشة الموجهة نحو السياسات وأن تقدم توصيات استراتيجية في مجال السياسات إلى الجمعية العامة. ومن شأن هذه التوصيات أن ترشد المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، نحو تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. أما الاستعراضات المتعلقة بالبلدان، فإنها تقع ضمن اختصاصات المجلس وينبغي أن تجري من خلال آليات منشأة كالاستعراض الدوري الشامل.

٦٠ - وأشار إلى أنه سيتم أثناء الدورة الثانية إدراك الجوانب الأكثر فعالية لعملية الاستعراض، عندما تصبح الدول في وضع يتيح لها الإبلاغ في ردها بشأن تنفيذ التوصيات. وأخيراً، على الرغم من أهمية مناقشة حقوق الإنسان من خلال مجموعة من المسائل المواضيعية، ينبغي أن يتجنب المجلس التوسع كثيراً في تلك المسائل أو زيادة عددها، مما يجعل عمله أقل تركيزاً في الأجل الطويل.

٦١ - **السيدة عبد المجيد** (السودان): قالت إن المجلس اعتمد قرارات هامة بشأن الصحة، والتعليم، وحرية التعبير، وحقوق اللاجئين والأشخاص المشردين، والعدالة الانتقالية وتقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق عن النزاع في غزة (A/HRC/12/48). وأضافت أنه ينبغي تقوية المجلس ليتسنى تنفيذ ولايته من خلال الحوار والتعاون والمساعدة التقنية لبناء القدرة الوطنية وتجنب التسييس والانتقائية في عمله. وأشارت إلى أن بلدها سيواصل حواره، وأنه يستعد للخضوع لعملية الاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١٠.

٦٢ - **السيدة باصو** (فرنسا): قالت إن بلدها ظل عضواً في المجلس منذ افتتاحه وإنه ملتزم بتعزيز أنشطته بروح من الموضوعية والمساواة. وأضافت أنه يجب أن يكون حاملو ولايات الإجراءات الخاصة مستقلين. كما ينبغي أن يكون لدى المجلس المقدرة على معالجة مسائل مواضيعية محددة وأية انتهاكات لحقوق الإنسان أينما حدثت. وأشارت إلى أن بلدها سيظل ملتزماً بالمشاركة مع جميع الشركاء من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٦٣ - **السيد كلبيك** (ألمانيا): قال إن بلده يقدِّر كثيراً مصداقية المجلس وفاعليته وهو راض عن عمل حاملي ولايات الإجراءات الخاصة. ودعا الدول إلى تحسين التعاون معهم بدلاً من انتقاد امتثالهم لولايتهم.

٦٤ - **الرئيس**: قال إن اللجنة بذلك قد اختتمت مناقشتها العامة للبند ٦٤ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥.